الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.387

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

**هيئة نزع السلاح**
الجلسة **387**

الثلاثاء 4 نيسان/أبريل 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد رحمتولين ..... (كازخستان)

*افتُتحت الجلسة الساعة 15/10.*

**البند 3 من جدول الأعمال** (*تابع*)

**تنظيم الأعمال**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعتزم أن نبدأ الجلسة بالنظر في البند 3 من جدول الأعمال بغية الشروع في انتخاب أعضاء المكتب المتبقين. بعد ذلك، سنستأنف التبادل العام للآراء إلى أن تُستنفد قائمة المتكلمين. وسنستمع بعد ذلك إلى الوفود التي طلبت الكلام ممارسة لحق الرد. وسيجتمع الفريق العامل الثاني مباشرة عقب رفع هذه الجلسة في نفس غرفة الاجتماعات.

أود أن أبلغ الهيئة بأن الأمانة العامة تلقت ترشيحا لمنصب نائب الرئيس من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أيدت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترشيح السيد هوغو إيمانويل غيرا من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة.

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب السيد غيرا نائبا لرئيس هيئة نزع السلاح.

*تقرر ذلك.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ السيد غيرا على انتخابه الذي يستحقه عن جدارة. وأتمنى له كل النجاح وأتطلع إلى دعمه في عملنا المشترك المثمر.

**تبادل عام للآراء** (*تابع*)

**السيد غالاغر** (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): استهل بياني بتهنئتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا للهيئة. وأؤكد لكم تعاون أيرلندا ودعمها الكاملين.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي به أمس باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/CN.10/PV.384).

وتؤكد أيرلندا من جديد دعمها لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام 1978، ولا سيما منتدياتها الثلاثة التي تعزز بعضها بعضا – اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح – التي لا تزال محورية ولا بديل عنها. وتؤيد أيرلندا الدور المهم الذي تضطلع به الهيئة بوصفها هيئة تداولية تابعة للجمعية العامة بشأن مسائل نزع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السلاح. ومع ذلك، ولكي تعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وأدواتها المختلفة بفعالية، فإنها تتطلب استعداد الدول الأعضاء للعمل الجاد بغية التوصل إلى اتفاق بشأن ما قد يبدو أحيانا قضايا مستعصية على الحل تتعلق بالأمن الدولي والسياسة العالمية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه الدورة لهيئة نزع السلاح من تيسير المشاركة البناءة. وندعو جميع الدول إلى اتباع نهج استباقي وموجه نحو إيجاد الحلول في مساعينا الجماعية لتعزيز نزع السلاح لصالح الجميع.

إننا نجتمع في وقت نشهد خلاله أزمة. فقد أدى الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا إلى انتهاكات مروعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يجب أن تتوقف الحرب العدوانية الروسية فورا. فهي ليست فقط اعتداء على سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، بل اعتداء على النظام الدولي القائم على القواعد وتعددية الأطراف ذاتها. وتهدد أعمال روسيا بتقويض النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتدين أيرلندا بشكل قاطع تهديدات روسيا النووية. وأي استخدام للأسلحة النووية من شأنه أن يسفر عن عواقب إنسانية مدمرة سيكون لها أثر على الصعيد العالمي. وندين إعلان الرئيس بوتين عن نوايا روسيا نشر أسلحة نووية في بيلاروس. ذلك تصعيد لا ينم عن المسؤولية وتهديد للأمن الأوروبي. وندعو روسيا وبيلاروس إلى عدم المضي قدما في ذلك المسار. كما تدعو أيرلندا روسيا إلى استئناف التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة ستارت الجديدة. ويسهم تخفيض المعاهدة للترسانات النووية الاستراتيجية المنشورة الذي يمكن التحقق منه في الأمن الدولي والأوروبي وفي تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن التهديدات التي يتعرض لها الأمان والأمن النوويان نتيجة للنشاط العسكري في المرافق النووية المدنية وبالقرب منها في أوكرانيا غير مسبوقة. وتؤكد أيرلندا من جديد دعمها الكامل لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتصدي لتلك المخاطر المتعلقة بالأمان والأمن النوويين. وإحراز تقدم في نزع السلاح ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى. لا تزال معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المؤسف للغاية أن مؤتمر الدول الأطراف العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لم يتسن له الاتفاق على وثيقة ختامية، بسبب قرار روسيا وحدها لعرقلة توافق الآراء. ويمثل ذلك فرصة ضائعة للاستجابة الجماعية للتحديات الحرجة التي نواجهها. وتظل جميع الالتزامات والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار صالحة ويجب الوفاء بها. وتدعو أيرلندا، مع شركائنا في ائتلاف البرنامج الجديد، الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تؤكد من جديد علنا التنفيذ الكامل لتعهدها القاطع بنزع السلاح وأن تحرز تقدما في هذا الصدد. وفي الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ستظل أيرلندا تعطي أولوية للتقدم في نزع السلاح والمساءلة والعواقب الإنسانية والضمانات والمسائل الجنسانية. ونرحب بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الذي انعقد في العام الماضي، بما في ذلك إعلان وبرنامج عمل فيينا. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية متوافقة تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومكملة لها، وتشكل تدبيرا قانونيا فعالا يسهم في تنفيذ أحكام نزع السلاح الواردة في المعاهدة. وقد أعاد بالفعل العدد المتزايد من الدول الأطراف فيها تنشيط المناقشة بشأن الأسلحة النووية والحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي.

على الرغم من التوترات الدولية المتزايدة، أمكن إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح. في عام 2022، وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات الصعبة في كثير من الأحيان، كان من دواعي سرور أيرلندا اختتام المفاوضات بإعلان سياسي قوي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويمثل الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناشئة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اعتمدته 83 دولة في دبلن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، استجابة قوية من المجتمع الدولي لمعاناة المدنيين الناجمة عن النزاعات الحديثة. ونريد أن يكون الإعلان وثيق الصلة بالنزاعات الحالية والمقبلة بتوجيه رسالة لا لبس فيها بشأن الأهمية الأساسية لحماية المدنيين.

إن أيرلندا من بين أنشط المدافعين عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمسائل الجنسانية في نزع السلاح وعدم الانتشار

وتحديد الأسلحة. وتعكس خطة العمل الوطنية الثالثة لأيرلندا بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) ذلك الالتزام وتشمل إجراءات تتعلق بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وأيرلندا، بوصفها رئيسا مشاركا مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، فخورة بالنهوض بالجهود الرامية إلى تطبيق تحليل جنساني في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة. وقلق أيرلندا إزاء الأثر غير المتناسب والضار للإشعاع المؤين على النساء والفتيات، على النحو المعترف به في معاهدة حظر الأسلحة النووية، يضفي زخما إضافيا على عملنا من أجل نزع السلاح النووي.

وتشدد أيرلندا على أهمية ضمان المشاركة الواسعة للمجتمع المدني وتيسير إسهامه القيم في منتديات نزع السلاح. ومجموعات المجتمع المدني شريك مهم في آلية نزع السلاح، من تتبع التزامات الدول بنزع السلاح والدعوة إلى تنفيذها إلى زيادة الوعي العام وتقديم خدمات مساعدة الضحايا وبناء القدرات.

تغتنم أيرلندا هذه الفرصة لتسترعي الانتباه إلى العمل البحثي المستقل والحيوي بشأن نزع السلاح والأمن الدولي الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ولطالما قدمت أيرلندا الدعم لأنشطة المعهد، بما في ذلك الدعم المالي. وتلتزم أيرلندا التزاما قويا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبالحفاظ على بيئة فضائية مأمونة وآمنة ومستدامة واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على أساس منصف ومقبول بصورة متبادلة للجميع. ونتطلع إلى النهوض بتلك القيم في هيئة نزع السلاح وغيرها من المحافل ذات الصلة، بما في ذلك الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول.

في الختام، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن ضمان العمل بطريقة تعاونية وملتزمة بشأن مسائل نزع السلاح – مهما بدت تلك المسائل صعبة. وتبين لنا البيئة الأمنية الدولية السائدة أن عملنا حيوي الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن مسؤوليتنا أن نمضي قدما بذلك، وأن نظهر القيادة اللازمة، وأن نكفل هيئة فعالة ومنشطة لنزع السلاح.

**السيد ريبس إيرناندیس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يسر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. نتمنى لكم كل النجاح. ونود أيضا أن نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على ملاحظاتها الاستهلالية القيمة جدا (انظر A/CN.10/PV.384)، ونشكر أيضا الأمانة العامة على تنظيم عملنا.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.384).

إن عمل هيئة نزع السلاح يجري في ظل توتر عسكري عالمي شديد، تجد فيه البشرية نفسها عند مفترق طرق تاريخي. إن التداعيات المحتملة لاختيار المسار الخطأ يمكن أن تتركنا أمام كارثة لا يمكن تفاديها. إن هيئة نزع السلاح أساسية في آلية نزع السلاح للنظر في مسائل محددة وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. ولهذا السبب تعتقد فنزويلا أن الهيئة لا بد لها من تركز في عملها لجعل كل تصميمها وقدرتها على ضمان الوصول إلى أفضل سبيل ممكن، ألا وهو السلام العالمي.

وبناء على ذلك، نأمل من خلال عملنا أن نحرز تقدما في المهام الموكلة إلى هيئة نزع السلاح. ومن هنا، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل بروح بناءة لتحقيق الأهداف المشتركة للبشرية جمعاء، مثل صون السلم والأمن الدوليين من خلال تنفيذ نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

تشدد فنزويلا على أهمية إحراز تقدم في الإجراءات والتوصيات التي تسهم في نزع السلاح التام والكامل، مع إيلاء الأولوية لإزالة الأسلحة النووية، وهو واجب سياسي وأخلاقي يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام به، ولا سيما البلدان الحائزة للأسلحة النووية. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإنها تشكل خطرا كامنا يهدد جميع أشكال الحياة على هذا الكوكب.

إن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في شباط/فبراير 2021، وفنزويلا طرف فيها، أكد من جديد الإرادة الثابتة للبشرية في إزالة هذا النوع من الأسلحة. ويعتمد تنفيذها على الإرادة السياسية لجميع أعضاء المجتمع الدولي، وبصفة أساسية الدول الحائزة لها.

ومن الضروري ضمان اعتماد تدابير فعالة ترمي إلى نزع السلاح العام والكامل وغير التمييزي وبدون معايير مزدوجة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب اتخاذ خطوات لتقليص دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية والسياسات الأمنية، مع تعزيز نظام التحقق وتوطيد الإنجازات في مجال عدم الانتشار.

ولكن ينبغي ألا نفكر بسذاجة، لأنه لن يتحقق تقدم فيما يتعلق باستخدام الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتطويرها، واختبارها، وإنتاجها، وتصنيعها، وحيازتها، وامتلاكها، وتكديسها، ما دامت تجري تغذية الخطب الرنانة الداعية إلى الحرب في تطوير القدرات الاستراتيجية، وما دامت الضمانات الأمنية لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لا تُحترم، وما دام تمويل الحرب ودعمها يشهد زيادة، وتستخدم المنصات المتعددة الأطراف في زيادة حدة التوترات على المستوى العالمي.

تعرب فنزويلا عن قلقها إزاء التداعيات المحتملة لاتفاقات التعاون المبرمة مؤخرا بشأن الغواصات النووية فيما بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا على النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وتشدد على أهمية احترام الالتزامات والواجبات المنبثقة عن الاتفاقات والمعاهدات الدولية ذات الصلة والامتثال لها، لا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة راروتونغا، تماشيا مع ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

تعتقد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الفضاء الخارجي يمثل التراث المشترك للبشرية، وتكرر تأكيد التزامها باستخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية حصرا. وبناء على ذلك، تدعو إلى الوصول المتوازن لجميع الدول لاستخدامه، استنادا إلى التعاون الدولي في مجالات مثل البحث العلمي ونقل التكنولوجيا. ونشكك في زيادة الخطاب المحرض على الحرب وتهيئة العقائد الأمنية التي تصور الفضاء الخارجي ساحة للوغى بسبب طابعها المزعزع للاستقرار إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، يثق وفدي بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وتجنب حدوث سباق تسلح فيه. وبدلا من الإسهام في الأمن الدولي، فإن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي من شأنه أن يزيد من هشاشة المجتمع الدولي بأسره وإحساسه بانعدام الأمن، بما في ذلك الدول المشاركة في سباق التسلح المحتمل.

وتعتقد فنزويلا أنه توجد مسؤولية مشتركة ولكنها متباينة في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، حيث لا تملك جميع البلدان القدرة على وضع منظومات عسكرية دفاعية وهجومية في الفضاء، مثلما لا تمتلك جميع البلدان التكنولوجيا اللازمة لاستخدامها في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز السياسات الرامية إلى التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا، ولهذا الغرض من الحيوي وضع حد للتطبيق غير القانوني للتدابير القسرية والأحادية الجانب بغية تعزيز استخدام الفضاء الخارجي لأغراض التنمية والتعليم والعلوم والسلام.

في الختام، تؤكد فنزويلا من جديد التزامها الكامل بتعددية الأطراف، انطلاقا من اقتناعها بأنها السبيل الوحيد لإحراز تقدم في السعي إلى حلول سلمية للتحديات التي تؤثر على السلم والأمن وتساهم في نزع السلاح العام والكامل، مع التقيد الصارم بالمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد الوافي** (الجزائر): أود بداية أن أعرب لكم عن تهانينا بمناسبة توليكم مهام رئاسة أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لهذا العام، كذلك أهنئ أعضاء المكتب وجامايكا وهنغاريا بصفتهما رئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني المنبثقين عن الهيئة. متمنيا لكم كل التوفيق في إدارة أعمالنا مع التأكيد على دعم الجزائر وتعاونها لإنجاح مداولات الهيئة.

يعرب وفدي عن أمله في أن تتوصل هيئة نزع السلاح، بوصفها هيئة تداولية وجهازا فرعيا للجمعية العامة، إلى توصيات في مستوى تطلعات المجتمع الدولي وجهوده نحو المضي قدما

بمسائل نزع السلاح من خلال العمل على تقريب وجهات النظر حتى يتسنى لنا التوصل إلى نتائج إيجابية. يعرب وفدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة العربية (انظر A/CN.10/PV.384).

يود وفدي أن يشير إلى العناصر التالية المتعلقة بمسألة نزع السلاح النووي. أولا، التزامات الجزائر الراسخة لصالح تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وكذا قناعتها بأن نزع السلاح النووي ليس خيارا إنما هو التزام قانوني، وقناعتها أيضا بأنه يجب أن يبقى أولوية قصوى على جدول أعمال المفاوضات الدولية على النحو الذي تم تضمينه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام 1978.

ثانيا، التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في منظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وعنصرا أساسيا في منظومة أمننا الجماعي. وعلى أهمية الطابع العالمي للمعاهدة وضرورة احترام الدول لها، خاصة تلك الحائزة للأسلحة النووية، في ضوء مسؤولياتها الخاصة، والتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح النووي طبقا لأحكام المادة السادسة من المعاهدة، والالتزامات والتعهدات المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة. وترجمة تعهداتها القاطعة المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى واقع ونتائج ملموسة ترقى إلى الاستجابة لتطلعات المجتمع الدولي. فاليوم تبقى هواجس الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قائمة فيما يتعلق بمحدودية التقدم الذي تم إحرازه في تجسيد التزامات نزع السلاح النووي. كذلك ما برحت تشعل بالقلق العميق إزاء مبدأ التدمير المتبادل المؤكد، وما ينطوي عليه من تطوير وتحديث للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد نعرب عن أسفنا العميق لفشل المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار في اعتماد وثيقة ختامية. حيث يبعث هذا الفشل برسالة غير إيجابية إلى المجتمع الدولي في ظل ظروف دولية بالغة الحساسية.

ثالثا، ترحب الجزائر بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، وترحب أيضا باعتماد إعلان وخطة عمل فيينا، كونها خطوات طموحة نحو تيسير فاعلية المعاهدة وتنفيذها. وهي بالنسبة للجزائر تشكل معلما هاما حققه المجتمع الدولي في نزع الشرعية عن الأسلحة النووية بغية التوصل إلى القضاء التام عليها، وتسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

رابعا، تفعيل الالتزامات القانونية المنبثقة عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كعنصر أساسي في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، من خلال دخولها حيز النفاذ بتصديق البلدان المتبقية المدرجة في المرفق 2 في المعاهدة عليها من دون تأخير.

خامسا، التأكيد على الأهمية الحيوية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، التي تظل مطلبا مشروعا وأولوية قصوى لتحقيق السلام المستدام على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإذ نرحب بانعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وكذا بنتائج المسار الإيجابية، ندعو جميع الأطراف المدعوة إلى المشاركة البناءة في أعمال المسار القادمة من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا لتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32 (Part I))، باعتبارها خطوة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة وفي العالم ككل.

فيما يخص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نود الإشارة إلى العناصر التالية:

أولا، ضرورة حصر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية بما يصون السلم والأمن ويعزز التعاون الدولي، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، بما فيها إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه الصادر عن الجمعية العامة في عام 1963 ومعاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 1967، لتلبية الاحتياجات التنموية للدول من خلال التبادل التكنولوجي

بينها وتعزيز التعاون الفني والمساعدة التقنية، خاصة لفائدة الدول النامية.

ثانيا، بذل جهود جماعية إضافية بغية تعزيز الإطار القانوني الحالي للتوصل إلى اعتماد صك دولي ملزم قانونا يكفل منع حدوث سباق تسلح من جميع جوانبه من خلال منع وضع منظومات دفاعية أو هجومية في الفضاء ومنع استخدام القوة أو الهجوم المسلح ضد الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى حظر تطوير وحيازة وتجريب أسلحة يكون الغرض منها استهداف الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ثالثا، التأكيد على أن التدابير الطوعية في مجال إضفاء الشفافية وبناء الثقة وترشيد الأنشطة الخاصة بالفضاء الخارجي التي يُتَوَّصل إليها عن طريق تفاهم دولي واسع النطاق تشكل تدابير تكميلية مهمة في أنشطة الفضاء الخارجي، إلا أنها لا يمكن أن تكون بديلا عن إبرام معاهدة ملزمة قانونا تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

رابعا، وإذ ينوه وفد بلدي بأعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بالقرار 231/76، المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول"، فإنه يثمن إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين عملا بالقرار 250/77 للنظر في عناصر هامة لصك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع وصول أسلحة إلى الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر.

ختاما، نتطلع إلى مخرجات إيجابية خلال أعمال الهيئة تعكس توصيات متكاملة ومتوازنة من شأنها أن تسهم في بعث الجهود الدولية ذات الصلة.

**السيد بابيلو** (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أود أهنئكم، السيد الرئيس، ونواب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه هذه الدورة الموضوعية. ولكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

تؤيد إثيوبيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.384). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ التزامات وتعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي والتراجع الذي نشهده في القضاء التام على الترسانات النووية يشكلان مصدر قلق بالغ للبشرية. وقد ازدادت، على مدى السنوات الماضية، التوترات الجيوسياسية ووضعت ذلك القلق البالغ في المقدمة.

ويشدد وفد بلدي، كمسألة ذات أولوية عليا، على الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا وقابل للإنفاذ ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. غير أننا نشدد على أن الالتزامات بعدم استخدام تدابير الحد من المخاطر أو الحد منها ليست بديلا عن نزع السلاح. بل هي التزامات مؤقتة وإضافية إلى أن يصبح العالم خاليا من الأسلحة النووية.

وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا تظل المنطقة الوحيدة الخالية من الأسلحة النووية على كامل نطاقها. وقد أظهرت القارة الأفريقية التزامها بعالم خال من الأسلحة النووية باعتماد صك ملزم قانونا. وتحظر معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وبروتوكولاتها الثلاثة استحداث أجهزة متفجرة نووية أو صنعها أو تكديسها أو اقتنائها أو حيازتها. كما تحظر وضع وتجريب أسلحة نووية في القارة.

وإذ تظل أفريقيا ممتثلة امتثالا كاملا لإملاءات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصكنا الإقليمي، فإن عدم امتثال الدول الأخرى لا يزال يهدد البشرية. كما إن احتمال حيازة واستخدام الأسلحة النووية والمتفجرات من قبل أطراف مسلحة من غير الدول وجماعات إرهابية يشكل أيضا تهديدا خطيرا للقارة الأفريقية. وكذلك يعرض إلقاء النفايات المشعة، المحظور بموجب المادة 7 من معاهدة بليندابا، الأرواح وسبل العيش في القارة للخطر.

وعلى هذا الأساس، نكرر دعوتنا إلى تقديم ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ريثما

يتم القضاء التام على تلك الأسلحة. وكذلك ندعو الدول النووية إلى اتخاذ تدابير صارمة للسلامة والأمن لضمان عدم وقوع أي جانب من جوانب التكنولوجيا أو القدرات في أيدي أطراف فاعلة غير مسؤولة. ومع ذلك، فإننا نؤكد من جديد موقفنا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية يظل الضمان الوحيد ضد أخطار الأسلحة النووية.

واعترافا بالحاجة إلى تسخير إمكانات التكنولوجيا النووية لتحسين نوعية الحياة، تعزز معاهدة بليندابا التعاون من أجل تطوير التكنولوجيا النووية وتطبيقها العملي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وبالنظر إلى أن التكنولوجيا النووية قدرة لا يمتلكها سوى عدد قليل من البلدان، فإننا نكرر التأكيد على ضرورة مضاعفة التعاون الدولي بشأن الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

إن الوصول إلى الفضاء الخارجي واستكشافه واستخدامه حق مطلق لجميع الدول. ويكتسي منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه أهمية قصوى ويشكلان التزاما على جميع الدول.

ولا ينبغي أن يكون عدم وجود مشاركة مجدية في استخدام الفضاء الخارجي من قبل البلدان النامية وهيمنة عدد قليل من البلدان على الميدان أساسا لاتخاذ القرارات أو تحديد حقوق الدول ومسؤولياتها فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وإذ نسلم بأن الالتزامات الطوعية تسهم في الحد من انعدام الثقة، نعيد تأكيد تأييدنا لوضع صك ملزم قانونا بشأن استخدام الفضاء الخارجي. وريثما تتخذ تلك الخطوة، ندعو أيضا جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال للقرار 251/77، بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، والقرار 250/77، بشأن اتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واتساقا مع موقفنا بشأن النهوض بالتعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية وتعزيزه، نشدد على ضرورة مضاعفة التعاون في التدريب ونقل التكنولوجيا بغية الامتثال للقرار 121/77 بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. كما نرحب باتخاذ القرار 120/77، بشأن الفضاء والصحة العالمية، وندعو إلى تعزيز تنفيذه. وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على التزام إثيوبيا بشؤون نزع السلاح ودعم وفد بلدي الكامل للاختتام الناجح لهذه الدورة.

**السيد تيتو** (كيريباس) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا. إننا مقتنعون بأن عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، تحت قيادتكم الحكيمة، سيحظى بزخم جديد في هذه الدورة. ونغتنم هذه الفرصة لنعيد تأكيد دعم كيريباس الكامل وعزمنا على العمل معكم عن كثب لتحقيق نتيجة ناجحة. إننا نعتبر كازاخستان صديقا حقيقيا لكيريباس. وكذلك نهنئ نواب الرئيس المنتخبين حديثا ونتمنى لهم كل النجاح.

وتود كيريباس أن تشدد على أهمية الولاية المسندة إلى هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة تداولية في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح من أجل تحقيق عالم خال من الحروب وغني في سلام وتقدم وتنمية. في العام الماضي، كنا نشطين بشكل خاص في الفريق العامل الأول، المعني بالبند 4 من جدول الأعمال، وكنا ممتنين للسيد كورت ديفيس، نائب الممثل الدائم لجامايكا، على ورقته غير الرسمية (A/CN.10/2022/WG.I/CRP.1)، ومرفقه الذي يتضمن آراء ووجهات نظر جميع الدول، بما فيها الدولة التي أنتمي إليها، كيريباس، فضلا عن الآراء المشتركة لكيريباس وكازاخستان.

وقد شعرنا بخيبة أمل من نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، التي نعزوها إلى عدم الالتزام بنزع السلاح النووي الكامل من قبل الدول التي ترى في حركة نزع السلاح تهديدا لمكانتها الاجتماعية والاقتصادية وسلطتها السياسية ووضعها العام. ومع ذلك، وبروح من التفاؤل، نأمل أن تعوض الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار عن إخفاقات المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2022. كما نتطلع إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولا يساورنا شك في أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار. ونعتز بالمشاركة في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بمساعدة الضحايا والإصلاح البيئي والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي مع دولتكم، سيدي الرئيس، كازاخستان.

إننا مكلفون، في دورة عام 2023 هذه، بالموافقة على سلسلة من التوصيات، لا سيما فيما يتعلق بشؤون نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإذ نمضي قدما، نعتقد أن من المهم لجميع الدول أن تحلل المرفق وأن تجد سبلا للتقارب. ونأمل أن تؤيد الدول الصياغة المتعلقة بضرورة أن يشارك المجتمع الدولي ويتفاعل مع ضحايا التجارب النووية والأسلحة النووية والمتضررين منها. وبوسعي أن أؤكد للجميع أن شعب كيريباس من بين أشد الضحايا تضررا من التجارب النووية. ونأمل أن تعتمد جميع الدول بتوافق الآراء سلسلة من التوصيات بشأن نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي. ومن المؤكد أن الصياغة المتفق عليها ستساعد على تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. إننا بحاجة إلى الحفاظ على النظام على الرغم من الأزمة الأخيرة. ونؤكد مرة أخرى دعمنا القوي ونتطلع إلى دورة مثمرة، بنتيجة متفق عليها تقرب البشرية خطوة أخرى من المكان الذي تصوره الآباء المؤسسون للأمم المتحدة – ألا وهو عالم خال من أهوال الحرب وغني بالحياة الوفيرة والسلام والسعادة وكل الأشياء الجيدة التي تنبع من هذه الصفات الإنسانية الرائعة.

**السيد غوسماو دي سوزا** (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم لقيادة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها السنوية. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين طوال الدورة.

تولي تيمور – ليشتي، بوصفها دولة صغيرة ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي وكبلد محب للسلام، أهمية عالية للأمن الدولي، على النحو الوارد في دستورنا الوطني. ومع ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة ظهور عقبات خطيرة أمام صون السلم والأمن. وتمثل تلك التفاعلات عقبات وتحديات أمام الهيئة والمنبر المتعدد الأطراف.

وتؤيد تيمور – ليشتي، في ذلك الصدد، البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.384).

وليست هناك دولة، ولا سيما دولة جزرية صغيرة مثل تيمور – ليشتي، تريد أن تُستَخدَم الأسلحة النووية على الإطلاق. وتقع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية أرواح شعبها، ولذلك تعيد تيمور – ليشتي تأكيد موقفها بأن من الأهمية القصوى أن تواصل جميع الأطراف المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة لإنهاء سباق التسلح النووي وضمان نزع السلاح النووي. وتعيد تيمور – ليشتي كذلك تأكيد موقفها بشأن أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، فإننا نكرر التأكيد على ضرورة أن تنفذ جميع الدول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا كاملا بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وللأسف، فشل المؤتمران الاستعراضيان السابقان للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وضع وثيقة قائمة على توافق الآراء. ومع ذلك، ما زلنا نرى أن التوصيات والوثائق الختامية للمؤتمرات السابقة لا تزال تتطلب تدابير ملموسة وعملية، ينبغي تنفيذها بالتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء. ويحدونا الأمل في أن يتسنى الاتفاق – مع العمل المقبل بشأن تعزيز عملية الاستعراض وعملية الاستعراض الحادية عشرة – على نتيجة قائمة على توافق الآراء والتوصل إليها من قبل الجميع.

وقد أعدنا تأكيد التزامنا بانضمامنا مؤخرا إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأننا نعتقد أن المعاهدتين ستواصلان الاضطلاع بدور أساسي في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، تود تيمور – ليشتي أن تشدد على أن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه أمر حاسم لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونرحب بالاختتام الناجح للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، إلى جانب الاعتماد الناجح لإعلان وخطة عمل فيينا، ونتطلع إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف، الذي سيعقد في نيويورك هذا العام.

وبغية تحقيق الحد من الخطر النووي، ترى تيمور – ليشتي أنه ينبغي للدول أن تركز تركيزا رئيسيا، إلى جانب التفاوض بشأن الجوانب

التقنية للنظام، على حل التوترات من خلال المناقشة والحوار السلميين، وأن تعزز في الوقت نفسه آليات التعاون الدولي لتحقيق السلام والرخاء المستدامين. ولذلك، فإننا نقدر الأولوية التي أولاها الأمين العام لخطته لنزع السلاح وخطته الجديدة للسلام. وستواصل تيمور – ليشتي الإعراب عن قلقها إزاء الأثر الإنساني الكارثي لاستخدام الأسلحة النووية أو أي سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل، ونعتقد أن الضمان الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة والتهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. ونأمل أن يمتد ذلك أيضا إلى الفضاء الخارجي، بوصفه تراثا مشتركا للبشرية وساحة يجب أن تقتصر على الاستخدامات السلمية وأغراض التنمية.

**السيد أكرم** (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن سروري لرؤيتكم، السيد الرئيس، تقودون هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

**ت**ؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.384).

تنعقد الدورة الموضوعية الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بعد توقف دام ثلاث سنوات وفي منعطف هام في تاريخ العالم. ونحن نجتمع في بيئة أمنية عالمية مليئة بالتحديات. فالحرب مستعرة في أوروبا وأماكن أخرى. ويُنْتَهَك مبدأ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها مع إفلات من العقاب. ويُتَسَامح مع الاحتلال الأجنبي المطول وغير القانوني للأراضي وقمع حق الشعوب في تقرير المصير وما يصاحبه من جرائم حرب. ويبدو أن الدول الكبرى تستعد لمواجهة ضخمة.

واحتمال استخدام الأسلحة النووية أصبح الآن حقيقيا. ويجري بناء تحالفات يمكن أن تقسم العالم مرة أخرى إلى كتل عسكرية متنافسة، ما يؤجج التوترات العالمية والإقليمية. ويجري حاليا سباق تسلح عالمي نووي وتقليدي ومتعدد الأبعاد جديد. وبلغت عمليات حيازة الأسلحة مستويات أعلى مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. وتم تدريجيا تجاهل معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وانهارت عمليات عدم الانتشار في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية والمحيط الهادئ. وثمة دوافع وأبعاد جديدة لسباق تسلح. وهناك أسلحة نووية وتقليدية وذاتية التشغيل وذكاء اصطناعي ومجالات جديدة للنزاع – الفضاء الخارجي والمحيطات والفضاء السيبراني – تضاعف التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن وتزيد من حدة عدم التماثل في القدرات العسكرية، مما يزيد من تآكل مبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول.

وتظل منطقة جنوب آسيا برميل بارود. فقد شرعت أكبر دولة في المنطقة في تكديس هائل للأسلحة في منظومات ومجالات أسلحة متعددة، بهدف فرض الهيمنة على المنطقة وطموح معلن عنه جيدا للظهور كقوة مهيمنة في جنوب آسيا والمحيط الهندي وما وراءهما. وستحتفظ باكستان بالقدرة على ممارسة الردع الكامل ضد أي شكل من أشكال العدوان على سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وترحب باكستان باقتراح الأمين العام بوضع خطة جديدة للسلام. وقد قدمنا وثيقة موجزة إلى الأمين العام تلخص مفهومنا لهيكل السلام والأمن الدولي الجديد والمعاد إحياؤه. إننا نوزع تلك الورقة اليوم على جميع الوفود. وتعتقد باكستان أنه يجب بناء هيكل أمني دولي دائم ومنصف على أساس المبادئ التالية. الأول هو الاحترام العالمي والمستمر لتطبيق مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، ولا سيما الامتناع عن استخدام القوة وضمان الحل السلمي للنزاعات. والثاني هو تنفيذ التأكيد الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (A/S-10/4)، التي تنص على أن لكل دولة حقا متساويا في الأمن. والثالث هو امتثال الدول بإخلاص لالتزاماتها بنزع السلاح النووي ووفائها بها. والرابع هو تنشيط تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والخامس هو رفض ازدواجية المعايير والسعي إلى اتخاذ تدابير غير تمييزية في المجال النووي وغيره من مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتدعو باكستان إلى التعجيل ببناء توافق جديد في الآراء للنهوض بالأمن العالمي والمتساوي لجميع الدول من خلال تعزيز تحديد الأسلحة

ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك نزع السلاح النووي، على أساس الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل باكستان تأييد بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية من دون مزيد من التأخير.

كما تؤيد باكستان البدء فورا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة ملزمة قانونا لضمانات الأمن السلبية، قدمنا بشأنها ورقة عمل، ومعاهدة بشأن حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وكان دور هيئة نزع السلاح، الذي تُصُوِّر في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، هو تحديد وإعداد مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح للمفاوضات التي يجريها مؤتمر نزع السلاح بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية. ودور اللجنة ذلك يزداد أهمية في ظل الظروف الراهنة. ووفقا لذلك الدور، ينبغي لهيئة نزع السلاح أن تحدد، خلال هذه الدورة، أهم المسائل التي تعتبر الاتفاقات الدولية أساسية بشأنها، ومنها على سبيل المثال مراقبة وتنظيم الأسلحة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي؛ واتفاق بشأن السيطرة على القدرات السيبرانية التي يمكن أن تلحق ضررا بالبنية التحتية الحيوية وتؤدي إلى نزاع أوسع؛ وفرض المزيد من الحظر والقيود على نشر واستخدام الأسلحة والتكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تسبب إصابات جماعية في صفوف المدنيين وأضرارا أو معاناة عشوائية، من خلال المفاوضات في هيئات معينة؛ ومنع سباق التسلح البحري الذي يمكن أن يثير ويصعد نزاعات جديدة ومستقبلية، وإجراء مفاوضات بشأن اتفاق عالمي جديد بشأن التجارة الدولية وتبادل التكنولوجيات والمواد والمعدات للأغراض السلمية والحصول عليها، على أساس مبادئ العالمية والإنصاف وعدم التمييز.

**السيد ماكاريفيتش** (بيلاروس) (*تكلم بالإنكليزية*): ظلت جمهورية بيلاروس مؤيدا ثابتا لعمليات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإسهام بيلاروس في نزع السلاح النووي واضح ولا يمكن إنكاره. والأمر الذي له دلالته أنه تم تأكيده مرارا وتكرارا في العديد من الوثائق المتفق عليها في صيغتين ثنائية ومتعددة الأطراف.

ففي عام 1993، اختارت بيلاروس عن وعي التخلي عن الأسلحة النووية وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتصبح أول دولة في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي تتخلى طوعا عن إمكانية امتلاك الأسلحة النووية من دون أي شروط مسبقة أو تحفظات. وسحب آخر الرؤوس الحربية النووية الموجودة على أراضي بيلاروس والتابعة للاتحاد السوفيتي من بلدنا ونقلت إلى الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر 1996.

في كانون الأول/ديسمبر 1994، وقّعت الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة مذكّرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، فيما يتصل بانضمام بيلاروس إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعهدت بالتزامات بضمان سيادة بيلاروس وسلامتها الإقليمية. وللأسف، تعرضت جمهورية بيلاروس خلال العامين ونصف العام الماضيين لضغوط سياسية واقتصادية ومالية وإعلامية لم يسبق لها مثيل. وقد فرض عدد من البلدان الغربية حظراً وقيوداً على التجارة والتأشيرات والأعمال المصرفية وغيرها من المحظورات والقيود على حكومة بيلاروس، فضلاً عن الكيانات القانونية والأفراد. يشكل هذا الحظر والقيود تدخلاً مباشراً وصارخاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة، في انتهاك لسيادتها، بهدف تغيير المسار الجيوسياسي.

وتقترن التدابير الانفرادية والقسرية والسياسية والاقتصادية بحشد عسكري في أراضي الدول المجاورة الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وعلى مقربة مباشرة من حدود جمهورية بيلاروس. نحن الجار الشمالي لأوكرانيا، وبالتالي على مقربة من مركز عدم الاستقرار العسكري والسياسي في أوروبا. وبالنظر إلى تلك الظروف وشواغلنا ومخاطرنا الأمنية الوطنية المشروعة، تتخذ بيلاروس – بطريقة متسقة وشفافة فيما يتعلق بجيرانها والمجتمع الدولي – إجراءات لتطوير قدراتها الدفاعية. إن تلك الإجراءات في طبيعتها هي حصرياً رد فعل وتهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية لبلدنا.

ويجري التعاون بين جمهورية بيلاروس والاتحاد الروسي، الذي هو بطبيعة الحال حليفها العسكري والسياسي الرئيسي، لتعزيز القدرات

الدفاعية والأمن الوطني في امتثال صارم للقانون الدولي. وتنفذ تلك التدابير أيضاً في امتثال صارم لأحكام معاهدة عدم الانتشار. وتبقى السيطرة على الأسلحة النووية والتكنولوجيا ذات الصلة في يد الجانب الروسي. ووفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تنقل الأسلحة النووية أو السيطرة على تلك الأسلحة إلى أي جهة، بينما يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ألا تقبل الأسلحة النووية أو السيطرة على تلك الأسلحة.

وأشدد على هذه الحقيقة رداً على عدد من البيانات المتعلقة ببلدنا والموجهة إليه بشأن وضع بعض الذخائر في أراضينا، وهو قرارنا وحقنا السيادي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعاون بين بيلاروس وروسيا ليس بالأمر الجديد في سياق التعاون العسكري بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولطالما مارست منظمة حلف شمال الأطلسي ما يسمى بالبعثات النووية المشتركة. ويوجد على أراضي بعض البلدان الأوروبية الأعضاء في الناتو أكثر من 150 سلاحاً نووياً تكتيكياً للولايات المتحدة وأكثر من 250 طائرة مستعدة لحملها.

إن الجانب البيلاروسي مؤيد قوي لإجراء حوار بنّاء وقائم على الاحترام يهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي والآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بما في ذلك في المجال النووي. وبيلاروس مستعدة للمشاركة في الاتصالات ذات الصلة، كما يعلم جيراننا وشركاؤنا الدوليون جيداً.

**السيدة أسويه** (جيبوتي) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أودّ أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً، وأن أهنئ باقي أعضاء مكتب هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به ممثلة لبنان بالنيابة عن مجموعة الدول العربية وبيان ممثلة إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.384).

إن العالم الذي نعيش فيه يمر بفترة صعبة بسبب ارتفاع خطر استخدام الأسلحة النووية الذي أصبح وشيكاً جداً ولا يمكن الاستهانة به. ونحن بحاجة إلى تعزيز الحوار لمواجهة ذلك التهديد على أساس سياسة تعددية الأطراف التي يجب أن نستكشف من خلالها جميع السبل والوسائل السلمية الضرورية وأن نعزز الإطار القائم للمناقشات لجعل كوكبنا أكثر أمناً للحياة البشرية. ويجب أن نستفيد من الحيز المتاح للحوار الذي توفره هيئة نزع السلاح لإيجاد حلول دائمة، وتنحية المسائل الخلافية جانباً للمضي قدماً في مسار قائم على توافق الآراء يأخذ في الحسبان آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والهيئة هي الهيئة الوحيدة التي تتيح فرصة للحوار بشأن جميع مسائل نزع السلاح. إن انتشار الأسلحة النووية بلا هوادة يتعارض مع غرض الهيئة ذاته؛ لذلك يجب أن نحميها ونتجنب تسييس عملها بغية جعل عملية صنع القرار أكثر موضوعية.

ولا تزال جيبوتي تعرب عن استيائها من فشل المؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونأمل أن يسفر الاجتماع المقبل عن وثيقة تحظى بتوافق الآراء. ويساور وفدنا القلق أيضاً إزاء العقبات التي تعترض تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عن مختلف الإجراءات المصاحبة لعملية نزع السلاح التي لم تكتمل بعد. ونناشد مرة أخرى جميع الدول التي لم توقّع وتصدّق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وتؤكد جيبوتي مجدداً دعمها لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهما عمليتان مأمونتان يمكن أن تبنيا الثقة بين الدول. لا يوجد مبرر للتسلح النووي. ونعلم جميعاً العواقب الإنسانية التي يمكن أن تترتب على استخدام الأسلحة النووية بالنسبة للنساء والأطفال والبيئة بشكل عام. ولإعادة تأكيد التزامها بذلك، يسرّ جيبوتي أن توقع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 9 كانون الثاني/يناير 2023 وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

وتشيد جيبوتي بالجهود التي يبذلها الأردن والكويت ولبنان لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتشجعها. وتحث جيبوتي المجتمع الدولي على دعم جميع الجهود الإقليمية في أفريقيا

وآسيا والشرق الأوسط، لأنها تسهم جميعها في عدم انتشار الأسلحة النووية. وتجدد جيبوتي دعوتها للبلدان الحائزة للأسلحة النووية إلى التخلي عنها، واضعة نصب عينيها مصالح البشرية، ولا سيما الأجيال المقبلة والنساء والأطفال الذين هم الضحايا الرئيسيون لجميع الأزمات – ناهيكم عن حماية بيئتنا المشتركة التي تتأثر بالفعل بتغير المناخ.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، ننضم إلى الذين تكلموا قبلنا في الدعوة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة لضمان حماية الفضاء الخارجي. ونأمل أن نتمكن في هذه الدورة الثالثة من التوصل إلى إطار ملزم قانوناً لحماية مصلحتنا المشتركة. وفي غضون ذلك، ندعو القوى الدولية الكبرى إلى مراعاة جميع مظالم الدول الأخرى واحترام إرادة المجتمع الدولي. لا يمكن أبداً الفوز بسباق تسلح في الفضاء وسينتهي بخسارة لنا جميعاً.

وفي الختام، أودّ أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي لكم خلال فترة رئاستكم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

**السيد منصور** (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، إلى جانب نواب الرئيس ورئيسي الفريقين العاملين. وتؤكد دولة فلسطين لكم ولأعضاء المكتب الآخرين دعمها وتعاونها الكاملين.

وتؤيد دولة فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثلة إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثلة لبنان باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/CN.10/PV.384).

إن السبيل الوحيد لإزالة الخطر والتهديد اللذين تمثلهما الأسلحة النووية على البشرية جمعاء، وكذلك على السلم والأمن الدوليين، هو الإزالة التامة لها. وفي ذلك السياق، تحثّ دولة فلسطين جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على العمل على الصعد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف بطريقة تتسق مع التزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة والقانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونأسف لأننا لم نقترب من تطلعنا لعالم خالٍ من الأسلحة النووية على الرغم من التهديد الوجودي الذي تشكله تلك الأسلحة للبشرية ولجميع أشكال الحياة على كوكبنا. وتؤكد دولة فلسطين أن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي تجسيد للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي وتكمّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي نتيجة طبيعية لها. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

وتكرر دولة فلسطين الإعراب عن قلقها إزاء فشل المؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية، وتشدد على مسؤوليتنا الجماعية عن منع ذلك من أن يصبح نمطاً يمكن أن يقوض وربما يهدم هيكل نزع السلاح الذي بنيناه جماعياً على مدى عقود.

وقد سلمنا جميعاً مراراً وتكراراً بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإسهامها في تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. لذلك ندعو جميع الدول – ولا سيما مقدمي قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، وعلى نطاق أوسع الدول الحائزة للأسلحة النووية – إلى دعم الجهود الجارية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وترحب دولة فلسطين بعقد ثلاث دورات لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط برئاسة الأردن والكويت ومؤخراً لبنان في عام 2022، بمشاركة جميع دول المنطقة باستثناء إسرائيل. ونؤكد من جديد أن المؤتمر إطار يسمح بمشاركة جميع الأطراف ويتخذ قراراته بتوافق الآراء، وهو بالتالي لا يستبعد أحداً. وقد قررت إسرائيل استبعاد نفسها ومقاطعة المؤتمر، مما يشير إلى رغبتها في مواصلة امتلاك الأسلحة النووية بصورة غير مشروعة. وهي تصرّ على أن الجميع يجب أن يمتثلوا للقواعد بينما تتمتع هي بجميع الاستثناءات – وهي حالة تهدد أمن منطقتنا وسلامتها وتقوض النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا بد لذلك من أن ينتهي.

يخضع الفضاء الخارجي لمبدأ التراث المشترك للبشرية ويجب أن يكرس حصراً للاستخدامات السلمية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية بناء القدرات وإتاحة إمكانية الحصول على التكنولوجيا اللازمة لضمان أن يعود الفضاء الخارجي بالفائدة على الجميع. ونؤكد من جديد أن من الحيوي تجنيب الفضاء الخارجي سباق التسلح. ونعرب عن تقديرنا لجميع الجهود الرامية إلى منع تحويل ذلك الحيز المشترك إلى منطقة نزاع، ونشدد على الحاجة إلى صك ملزم قانوناً يهدف إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي للأجيال القادمة.

ولهيئة نزع السلاح دور هام تؤديه في النهوض بعالم أكثر سلماً واستقراراً، ونأمل أن نتمكن بشكل جماعي من الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي في هذا المنعطف الحرج الذي يمرّ به نزع السلاح والسلام. فدعونا لا ندخر جهداً لتحقيق نتيجة إيجابية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

**السيد فاوست** (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للهيئة وأن أؤكد لكم دعم وفد الكرسي الرسولي.

بعد أسبوع سنحتفل بالذكرى السنوية الستين لإصدار رسالة البابا يوحنا الثالث والعشرين العامة "السلام على الأرض" التي كُتبت في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية. وقد أكد البابا فرانسيس، في وقت سابق من هذا العام، على استمرار أهمية الرسالة في عالم يشعر للأسف بالخوف والأسى في مواجهة البروز المتجدد للتهديد النووي في سياق الحرب في أوكرانيا. ومضى البابا فرانسيس ليؤكد على عدم أخلاقية امتلاك الأسلحة النووية بالنظر إلى أن استخدامها، حتى عن طريق الصدفة، يمكن أن يؤدي إلى مذبحة ودمار مروعين. ويستلزم هذا الخطر، فضلاً عن الوعي المتزايد بالعواقب الإنسانية والبيئية الكارثية للأسلحة النووية، إعادة تصور الأمن الذي يتحرك مبتعداً عن توازن الأسلحة باتجاه نزع السلاح الكامل. وفي ذلك الصدد، يدعو الكرسي الرسولي جميع الدول إلى الانضمام لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. ومن المفجع أن الدروس المستفادة من أزمة الصواريخ الكوبية أصبحت في طي النسيان، وتم تجاهل العديد من معاهدات تحديد الأسلحة، مما يجسد قلّة الثقة على الصعيد الدولي ويعجل بالاتجاه المقلق نحو إعادة التسلح.

بل إن عدم الثقة المتزايد هذا يتجاوز الغلاف الجوي للأرض إلى الحيز السماوي. وفي ذلك الصدد، يرحب الكرسي الرسولي باتخاذ الجمعية العامة مؤخراً القرار 41/77 الذي يدعو الدول إلى الالتزام بالامتناع عن إجراء تجارب مدمرة للقذائف المباشرة الصعود المضادة للسواتل. والواقع أن وفد الكرسي الرسولي يأمل أن تتمكن الهيئة من تعزيز الحوار لبناء توافق في الآراء بشأن هذه المسألة مع تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي. لا تحول هذه التدابير دون التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق ملزم قانوناً يحظر تسليح الفضاء الخارجي والأسلحة التي تهدد الأجسام الفضائية، بل إنها ترسي الأساس لذلك. ومن شأن إبرام اتفاق على هذا المنوال أن يمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأن يكفل أن جميع الأنشطة في الفضاء الخارجي تعزز التعاون بدلاً من عدم الثقة وتخدم الصالح العام.

وينبغي ألا ننسى أن معاهدات نزع السلاح القائمة هي أكثر من مجرد التزامات قانونية. فهي أيضاً التزامات أخلاقية تقوم على الثقة بين الدول وممثليها ومتأصلة في الثقة التي يضعها المواطنون في حكوماتهم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب أخلاقية على الأجيال الحالية والمقبلة من البشرية. لذلك فإن الالتزام بالاتفاقات الدولية لنزع السلاح والقانون الدولي واحترامها ليس شكلاً من أشكال الضعف، بل هو مصدر للقوة والمسؤولية لأنه يزيد من الثقة والاستقرار.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن جامعة الدول العربية.

**السيدة فليتي** (جامعة الدول العربية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة أعمال الدورة الموضوعية الثالثة والختامية لأعمال هيئة نزع السلاح. كما أتوجه بالشكر الجزيل والتهنئة إلى كل من مندوبي المجر وجامايكا على توليهما رئاسة فريقي العمل

المنبثقين عن هذه الهيئة. وأؤكد لكم في الوقت ذاته على التعاون الدائم لجامعة الدول العربية ودولها الأعضاء لأجل إنجاح أعمال هذه الدورة التي يؤكد استمرارها الدور المحوري للهيئة بوصفها أحد الآليات التشاورية المعززة لنزع السلاح.

وأود أيضاً أن أضم صوتي للبيان الذي ألقته سعادة القائمة بالأعمال للجمهورية اللبنانية باسم المجموعة العربية (انظر A/CN.10/PV.384) من على هذا المنبر.

على الرغم مما يشهده العالم اليوم من نزاعات مسلّحة وحروب في العديد من الأقاليم والدول، إلا أن تسارع وتيرة الإرهاب العابر للحدود والقارات تظلّ على سلم أوليات منظمتنا الأممية وأجهزتها ذات الصلة، بما في ذلك هيئة نزع السلاح، لا سيما بعد القفزة التكنولوجية التي عرفتها صناعة الأسلحة في ظل تزايد سباق التسلح، ليس على مستوى الدول وحسب، بل تجاوزته إلى مستويات سباق التسلح في الفضاء الخارجي، الأمر الذي تعاظمت معه الريبة مما قد يخلفه هذا النوع من التسلّح في حال إذا ما تسرب أو تم تسريبه إلى جهات إرهابية على نحو يهدد تحقيق السلم والأمن الدوليين.

تعمل جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء على إرساء قواعد السلم والسلام والاستقرار في المنطقة العربية، بل والعالم أجمع، وتسعى لتنفيذ الالتزامات الدولية في مجالات نزع السلاح، بما في ذلك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، لتخليص البشرية من تلك الأسلحة بشكل مكتمل وذلك عبر السبل القانونية والمرسخة لقواعد التحقق الدولي.

وتثق الجامعة بأن هذه الهيئة المنوط بها نزع السلاح بمختلف أنماطه وأشكاله تشكل المحفل التشاوري الرئيسي الذي تبنته الأمم المتحدة كأحد الآليات الرئيسية للتداول حول موضوعات نزع السلاح لأجل إرساء عالم خالٍ من الأسلحة الفتّاكة، وذلك تنفيذاً لقرارات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة لعام 1978 والمكرّسة لنزع السلاح، خاصة وأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها السنوي، بشقيه النووي والفضاء الخارجي، هي الأكثر مساساً وتأثيراً على السلم والأمن الدوليين.

ورغم الجهود التي بذلتها وتبذلها الأمم المتحدة في إطار نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلا أن حالة الجمود المسجّلة في الشق الخاص بنزع السلاح النووي ينبغي التعامل معها بمنتهى الفعالية، بما في ذلك تعزيز فرص إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ودفع الدول النووية أو المصنعة للسلاح النووي إلى تنفيذ التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، والسعي نحو تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار، وتنفيذ كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والعمل بشفافية وجدية لأجل تحقيق مبدأ عالمية المعاهدة والحفاظ على مصداقيتها واستدامتها. وأخصّ هنا بالتحديد ضرورة المضي قدماً في إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تنفيذاً لقرار عام 1995 لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها.

إن الإرادة الدولية قد أثبتت أن الصعاب يمكن تذليلها إذا ما توافرت الهمم واجتمعت الرؤى حول المبدأ الصحيح، وقد بدا ذلك جلياً وواضحاً بعد اتخاذ الجمعية العامة للمقرر العربي 546/73 الخاص بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا المقام، يسعد جامعة الدول العربية أن تهنئ كافة الرئاسات العربية الثلاث، الأردنية والكويتية واللبنانية، على قيادتهم الحكيمة والرائدة لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأن أوكد على ضرورة أن يصدر عن مؤتمرات استعراض المعاهدة المتعاقبة ما يدعم هذا المؤتمر ويعزز من فرص تنفيذ ما ورد في وثيقة عام 2010 من أحكام لحين إقامة المنطقة الخالية المنشودة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الفشل غير المتوقع للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، إلا أننا نتطلع إلى نجاح أعمال اللجنة التحضيرية الأولى لأعمال المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر. وأود هنا التأكيد على أن الجامعة العربية، ممثلة بدولها الأعضاء، تتطلع إلى أن تخرج هيئة نزع السلاح في دورتها الختامية الحالية بتوصيات إيجابية تسهم في الدفع قدماً بهذين المؤتمرين للخروج بنتائج مثمرة تؤدي لإعادة بناء جسور الثقة وسد

الفجوات بين الدول النووية والدول غير النووية، وإمكانية خلق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتطبيق رؤية شمولية تجاه نزع السلاح من خلال تطبيق مبدأ التحقق الشامل والمراقبة المستدامة.

وختاماً، أودّ أن أؤكد لكم باسم جامعة الدول العربية التأييد الكامل لكل ما جاء في بيان المجموعة العربية من حيث حثها هذه الهيئة، وهي تختتم دورتها الموضوعية الثالثة، على أهمية التوصل إلى توصيات موضوعية فعالة بشأن تعزيز تنفيذ إجراءات الشفافية وبناء الثقة المتعلقة بمنع التسلّح في الفضاء الخارجي، وتمهيد الطريق للحد من مخاطر النزاعات المسلحة فيه، وبناء عالم آمن من كافة عواقب التوترات القائمة أو التهديدات المحتملة. وفي إطار الإدراك التام للجامعة العربية ودولها الأعضاء بضرورة تطوير صك دولي ملزم يكون معززاً للتدابير الطوعية في الحد من التهديدات الفضائية، فإنني أؤكد هنا على تطلع جامعة الدول العربية إلى أن يخلص المسار التفاوضي لفريق العمل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية إلى نتائج وتوصيات تعزز من توطيد المبادئ والقواعد والأعراف للسلوك المسؤول للدول من خلال اعتمادها لمخرجها الختامي بصورة توافقية، أخذاً في الاعتبار شواغل كافة الدول.

كما أود أن أؤكد وبشدة على ضرورة تضمين نتائج هذه الدورة الختامية الهامة توصيات صريحة وواضحة، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المرحلية والجزئية والتي يستوجب أن تكون مكمّلة للالتزامات القائمة بشأن التخلص التام من الأسلحة النووية، وفقاً لبرنامج زمني محدد، ورفض أي شروط مسبقة قد تتجاوز نطاق معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المزاعم المروّج لها بأن امتلاك الأسلحة النووية قد يلعب دوراً في تحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن المنشود دولياً، وأن تعرب الهيئة في ختام أعمال دورتها هذه عن ترحيبها بالتقدم المحرز للدورات الثلاث لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تنفيذاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 546/73 الذي كلف الأمين العام للأمم المتحدة صراحة بعقد مؤتمر تفاوضي على معاهدة ملزمة حول إنشاء منطقة حالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وبتوافق الآراء والإرادة الحرة للدول الأعضاء، على أن يكون قرار عام 1995 هو المرجعية الأساسية لأعمال هذا المؤتمر.

وأتطلع في نهاية المطاف أن تخرج اجتماعات هيئتكم هذه في ختام دورتها الحالية، بما في ذلك رئاستا فريقي العمل المعنيين بنزع السلاح النووي والفضاء الخارجي، بنتائج تُسهم في تعزيز جهود نزع السلاح العام بكافة أشكاله وأنماطه وتعزيز الأمن الدولي في أرجاء معمورتنا هذه.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في التبادل العام للآراء. ونستمع الآن إلى الوفود الراغبة في التكلم ممارسة لحق الرد.

**السيد رن هونغيان** (الصين) (*تكلم بالصينية*): بالأمس، أبرز ممثل الولايات المتحدة مرة أخرى في بيان أدلى به ممارسة لحق الرد (انظر A/CN.10/PV.385) مسألة قدرة الصين النووية التي لم يكن لها أي أساس من الصحة الإطلاق. يعارض الوفد الصيني بشدة هذه الادعاءات ويضطر إلى الإدلاء ببيان ثان ممارسة لحق الرد.

فيما يتعلق باستراتيجية الصين وسياستها النوويتين، فقد تناولنا المسألة بالفعل في البيان الذي أدلينا به بالأمس ممارسة لحق الرد وخلال المناقشة العامة اليوم. لطالما كانت سياسة الصين النووية متسقة وواضحة. ولا بد من التشديد على أن الولايات المتحدة سلّطت الضوء مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة على مختلف صيغ التهديد النووي الصيني المغلوطة كذريعة لزيادة استثماراتها العسكرية، وتوسيع نطاق حشدها العسكري، والحفاظ على هيمنتها العسكرية. إنها الخدعة التي تلجأ إليها الولايات المتحدة والتي يمكن للعالم رؤيتها بوضوح.

واصلت الولايات المتحدة تحديث ثالوثها النووي في السنوات الأخيرة، باعتبارها البلد الذي يمتلك أكبر ترسانة من الأسلحة النووية، وتعزيز دور الأسلحة النووية في عقيدة أمنها القومي. فقد أصرت على سياسة الردع النووي القائمة على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية،

بل ووضعت بشكل صارخ استراتيجيات ردع نووي مصممة خصيصاً لاستخدامها ضد بلدان محددة. تطبّق الولايات المتحدة أيضاً معايير مزدوجة في مجال عدم الانتشار وتتعاون مع المملكة المتحدة وأستراليا بشأن مبادرة الغواصات النووية التي تتعارض مع أهداف ومقاصد معاهدة عدم الانتشار. وينبغي للولايات المتحدة أن تفكّر بجدية في سياستها النووية، وأن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة ومنطق الهيمنة، وأن تضطلع بفعالية بمسؤوليتها الخاصة والرئيسية عن نزع السلاح النووي، وأن تجري المزيد من التخفيضات الكبيرة والملموسة في ترسانتها النووية من أجل تهيئة الظروف لنزع السلاح النووي العام والكامل.

**الرئيس** (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أذكِّر الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق للمداخلة الأولى و 5 دقائق للمداخلة الثانية.

**السيدة شيستوبالوفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): فيما يتعلق بالادعاءات التي سمعناها عن انتهاكات روسيا المزعومة لمذكرة بودابست، التي أدلى بها عدد من الوفود، نودّ أن نذكر بأن المذكرة عنصر من مجموعة من الاتفاقات. تفرض تلك الاتفاقات، في شكل إعلان سياسي، التزامات متساوية على جميع الأطراف.

وبعد التوقيع على هذه الوثائق، التزمت روسيا بها بدقة في السنوات اللاحقة، على عكس دول الغرب التي أهملت سيادة أوكرانيا وتدخّلت بصورة فظّة في شؤونها الداخلية في محاولة لعزل هذا البلد عن روسيا إلى الأبد. وتلك الدول هي التي فرضت مستقبلاً غربياً لا جدال فيه على أوكرانيا في جميع المجالات، بما في ذلك المجال العسكري.

وعندما واجه ذلك الجهد تحديات، رفع الغرب المخاطر وساعد أساساً في انقلاب دموي من أجل القضاء على الحكومة الشرعية في كييف. وأثار المتطرفون الذين استولوا على السلطة أزمة شديدة داخل البلد وقاموا بتعميق الانقسامات في المجتمع الأوكراني ودفعوها إلى أقصى حدّ. ونتيجة لذلك، أصبح وجود أوكرانيا كدولة واحدة قادرة على البقاء موضع شك.

كما تم تقويض اتفاقيات عام 1994 بسبب المسار المزعزع للاستقرار الذي اتخذته واشنطن وحلفاؤها نحو التوسع غير المقيّد لحلف شمال الأطلسي والاستعمار العسكري والسياسي لحيّز ما بعد الاتحاد السوفيتي، على حساب المصالح الأمنية الأساسية لروسيا. وهذا يتناقض بشكل أساسي مع فحوى مجموعة وثائق بودابست التي تعبّر أساساً عن الالتزام بمبدأ الأمن المتساوي غير القابل للتجزئة، فضلاً عن أساس جماعي لبناء هيكل أمني.

ولسنوات عديدة، كانت كييف نفسها هي التي لم تمتثل لالتزاماتها بموجب المذكرة، ولا سيما تلك التي تنطوي على مواجهة نمو القومية العدوانية والمغالاة في الوطنية. في كييف، تم تشجيع القومية علناً – وبأشكال راديكالية. وأصبح تمجيد المجرمين النازيين جزءاً من سياسة الدولة وأيديولوجيتها، وشارك المقاتلون القوميون المتطرفون في تنفيذ عمليات عقابية في شرق أوكرانيا ضد قسم من سكانها. لكن هذا لم يزعج ولا يزعج داعمي كييف الغربيين.

وكان التطرف القومي المتفشي هو الذي أجبر سكان عدد من المناطق الأوكرانية على حماية حقوقهم الأساسية ومصالحهم الحيوية من خلال ممارسة حقهم في تقرير المصير. وبعد أن أدخلت كييف انقساماً عميقاً في مجتمعها، دمرت بشكل أساسي وحدة أوكرانيا نفسها من خلال السماح لعمليات داخلية طاردة حرضت عليها سياسة نظام كييف التدميرية وتدخل الغرب الضارّ بالتسبب في فقدان سلامتها الإقليمية وإطلاق المزيد من الأحداث التي أدت إلى العملية العسكرية الروسية الخاصة في البلد.

ولا تغطي التزامات روسيا بموجب مذكرة بودابست مثل هذه الظروف. فنحن لم نتعهد بالاعتراف بالانقلابات في أوكرانيا أو بإجبار مناطقها على البقاء جزءاً من البلد ضد إرادة السكان المحليين، ولم نوافق على تجاهل التهديدات المتزايدة النابعة من أراضيها.

وكما يعرف الأعضاء، اعتُمدت مذكرة بودابست فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وبموجب المذكرة، أكدت روسيا من

جديد التزامها تجاه أوكرانيا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أوكرانيا أو غيرها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا يزال الوفاء بهذا الالتزام كاملاً دون تغيير. إن روسيا لم تهدد أوكرانيا وهي لا تهددها الآن بالأسلحة النووية. وفي غضون ذلك، نتذكر جيداً بيانات كييف بشأن إمكانية تعديل مركز أوكرانيا كدولة خالية من الأسلحة النووية، مما يعني محاولة الحصول على أسلحة نووية على حساب نظام معاهدة عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالاتهامات التي وجهتها الدول الغربية ضد روسيا فيما يتعلق بالتهديدات التي تنطوي على أسلحة نووية، نود أن نذكر أنها ليست أكثر من عنصر آخر في حملة محمومة معادية لروسيا. وفي الواقع، عندما لا يتم تشويهها من قبل الدعاية الغربية، فإن كل شيء يبدو مختلفاً تماماً. إن المبادئ التوجيهية العقائدية الروسية في مجال الردع النووي واضحة جداً. فهي لا تسمح بتفسير موسّع، وهي دفاعية محضة في طبيعتها. لا تتجاوز بيانات روسيا الرسمية بشأن هذه المسألة تلك المبادئ التوجيهية وهي تتماشى تماماً مع التزامات بلدنا الدولية.

وفي الوقت الحاضر، تدهورت الحالة في ميدان الأمن الدولي وصولاً إلى نقطة خطيرة. إن اندلاع أزمة خطيرة في الحيز الأوروبي بمشاركة القوى النووية هو خطأ الغرب. وفي هذا السياق، اضطر المسؤولون الروس عدة مرات إلى معالجة موضوع المخاطر النووية المتزايدة. وقد تم الإدلاء بهذه التصريحات مع إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. إن توسعهم العدائي مع إنشاء موطئ قدم مناهض لروسيا في أوكرانيا والفشل في تزويدنا بضمانات أمنية فعالة قد هدد المصالح الروسية الأساسية، مما أجبرنا على الرد بشكل حاسم وتحذير الزملاء من مخاطر اتخاذ مثل هذا المسار.

يتعمد الغرب بدوره محاولة التأرجح على حافة الصدام العسكري، وهو ما يعني نزاعاً مسلحاً مباشراً بين دول نووية. ويبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءها يعتقدون أن بإمكانهم السيطرة على التصعيد تحت أي ظرف من الظروف وممارسة الضغط على روسيا دون أي إضرار بأنفسهم. وهذا هو الوهم الأكثر خطورة – وهو وهم ينطوي على خطر العواقب الكارثية. وذلك هو جوهر إشاراتنا وتحذيراتنا للغرب. هذه ليست لغة تهديدات؛ إنه المنطق الكلاسيكي للردع.

بيد أن إشاراتنا قد تعرّضت لتشويه خبيث في الغرب لأغراض الدعاية، ويواصل ممثلو الغرب أنفسهم استخدام خطاب غير مسؤول دون أي تحفظ. ومن أجل تقليل التهديدات النووية إلى أدنى حد، يجب أن يظل جميع الأعضاء "الخمسة النوويون" ملتزمين في عملهم بمبدأ عدم السماح بالحرب النووية الذي تم التأكيد عليه في البيان المشترك المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2022. ووفقاً للمنطق الوارد في تلك الوثيقة، يجب منع أي واجهة عسكرية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لأنها تخاطر بإحداث كارثة عالمية، وهو الموضوع المحدد لندائنا.

**السيد تسوكاموتو** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد لزاماً علي أن أمارس حق الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمس (انظر A/CN.10/PV.385) وبالملاحظات التي أدلت بها الصين اليوم.

فيما يخصّ الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود التأكيد على أن اليابان، وعلى مدى أكثر من 70 عاماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد واجهت الحقائق التاريخية بروح من التواضع، واحترمت الديمقراطية وحقوق الإنسان على الدوام، وأسهمت في تحقيق السلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمجتمع الدولي.

لقد التزمت اليابان، بموجب دستورها، بالمفهوم الأساسي لانتهاج سياسة ذات توجّه دفاعي حصرياً، رافضة التحول إلى قوة عسكرية تشكل تهديداً للبلدان الأخرى وفي مراعاة لـ "مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة". وبموجب هذه المبادئ، لن تغير اليابان أبداً هذا المسار الذي اتخذته بوصفها دولة محبة للسلام. إن قدرتنا الدفاعية كانت وستظل كذلك بالنسبة للدفاع عن اليابان وهي تتطلع إلى المستقبل في مواجهة أقسى وأعقد بيئة أمنية شهدناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ونكفل شفافية المحتوى في نفقاتنا المتصلة بالدفاع من خلال إبقاء الجيش تحت سيطرة مدنية صارمة.

وفي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين كانت هناك بعض الإشارات إلى تصريف المياه المعالجة بالنظام المتقدم لمعالجة السوائل في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية ورميها في البحر. وقد شاركت اليابان في مناقشات تستند إلى الأدلة العلمية بطريقة شفافة في المحافل المناسبة مع معلومات الخبراء ذات الصلة بشأن هذا الموضوع، مثل تلك التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن على استعداد لمواصلة القيام بذلك. ولن توافق حكومة اليابان أبداً على تصريف المياه في البحر بطريقة تعرّض صحة الإنسان أو البيئة البحرية للخطر. وقد اتخذت اليابان التدابير في امتثال صارم للقانون الدولي ذي الصلة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للممارسة الدولية، وستواصل القيام بذلك.

وأجري تقييم الأثر البيئي الإشعاعي وفقاً للمبادئ التوجيهية الدولية، مع مراعاة أثر التراكم البيولوجي والتراكم الطويل الأمد. وأظهر ذلك أن التأثير على البشر والبيئة سيكون ضئيلاً، بالنظر إلى التركيز البيولوجي والتراكم الطويل الأمد. ومنذ شباط/فبراير 2022، زار اليابان مسؤولو الوكالة وخبراء دوليون رشحتهم الوكالة، بمن فيهم خبراء من الصين، وأجروا استعراضات أمان واستعراضات رقابية للمياه المعالجة بنظام المعالجة المتقدم للسوائل. وقد نشرت الوكالة تقارير مرحلية عن كل استعراض من تلك الاستعراضات. وخلال بعثة استعراض الأمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أشارت الوكالة إلى أن النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل التابعة لها قد تجلّت في تنقيحات اليابان للمحطة. وما برحت الوكالة والخبراء الدوليون وأطراف ثالثة يستعرضون جهودنا وسيتواصل إجراء الاستعراض. وستتخذ اليابان تدابير قبل بدء تصريف المياه المعالجة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الملاحظات التي سيخلص إليها الاستعراض الذي سيُجرى قبل التصريف. وقد أوضحت حكومة اليابان هذا الأمر للمجتمع الدولي بطريقة شفافة للغاية واستناداً إلى الأدلة العلمية، وستواصل القيام بذلك.

**السيدة مصطفى** (الجمهورية العربية السورية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حقنا في الرد على ما ورد من ادعاءات في بيان ممثل الكيان الإسرائيلي (انظر A/CN.10/PV.386).

إن إسرائيل ليست في موقع يؤهّلها لإلقاء الدروس بشأن الامتثال للالتزامات القانونية الدولية، في الوقت الذي هي ليست طرفاً في أي من اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل، وهي التي تتفرّد في منطقة الشرق الأوسط بامتلاك ترسانة هائلة من هذه الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وهي ترفض الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة وإخضاع مخزوناتها للرقابة الدولية، كما ترفض الانضمام إلى أي جهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولعلّ ذلك كافٍ لإظهار الوجه الحقيقي المنافق لإسرائيل. ونشير إلى أن الذرائع التي ذكرها ممثل إسرائيل لتبرير عدم انخراطه في جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هي محاولة يائسة للتغطية على تعطيل كيانه لتحقيق هذه المنطقة، وهي لن تنجح في تجميل وجه إسرائيل القبيح أو تبرير خروجها عن الإرادة الإقليمية والدولية لإنشاء تلك المنطقة. إن الكيان الإسرائيلي المحتل، والرافض منذ عقود لقرارات مجلس الأمن المطالبة بانسحابه من الأراضي العربية التي يحتلها، يرتكب اعتداءات عسكرية متكررة ضد الأراضي السورية دون أدنى اعتبار للقانون الدولي أو لميثاق الأمم المتحدة.

إنّ ما ورد في بيان ممثل إسرائيل بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يأتي خارج سياق أجندة هذا الاجتماع، وهو أمر مرفوض رفضاً قاطعاً ويأتي في إطار محاولته التغطية على مخاطر الترسانة النووية الإسرائيلية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تديرها إسرائيل بمعزل عن أي رقابة دولية.

**السيد كيم إن تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على الادعاءات التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية وبعض الدول الأوروبية اليوم (انظر A/CN.10/PV.386). إننا نرفض رفضاً قاطعاً ادعاءاتهم

الشائنة. لقد أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناورات عسكرية مشتركة تشمل الأصول النووية لعقود منذ خمسينيات القرن العشرين. وما برحت التهديدات النووية والابتزاز الذي طال أمده تجبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ طريق لا مفر منه لحماية سيادتها وأمنها الوطني. وفي تحدّ للتحذير الصارم من جانب حكومة بلدي ومطالبة المجتمع الدولي العادلة بأن يوقفوا الاستفزازات العسكرية والمناورات الحربية التي تعكر صفو السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة، اختارت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية إنفاذ تدابير عدوانية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع زيادة الأعمال العلنية. وقد أصبحوا مؤخراً عدوانيين ومحمومين بشكل متزايد في محاولاتهم لغزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية هذا العام تدريبات حربية مشتركة بحرية وجوية من خلال إرسال غواصات نووية ومدمرات "إيجيس Aegis" وقاذفات استراتيجية ومسيرات قتالية وغيرها من الأصول الاستراتيجية الرئيسية. وفي 13 آذار/مارس، بدأت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناورة عسكرية مشتركة ضخمة هي "درع الحرية" التي تحاكي حرباً شاملة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأصبح من الواضح أن النسخة الأكبر حجماً من درع الحرية لهذا العام، والتي استؤنفت العام الماضي، لم تكن ذات الطبيعة الدفاعية المعتادة التي تروج لها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية سنوياً. فقد تألفت المناورات من محاكاة ضربات مفاجئة على القواعد الاستراتيجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل الاستيلاء على عاصمتنا بيونغ يانغ، فضلاً عمّا يسمى بعمليات قطع الرأس عملاً بخطة العمليات 5015. والأسوأ من ذلك أنها كانت أطول عملية على الإطلاق، حيث تضمنت الاحتلال والاستقرار على نطاق يتجاوز بكثير النماذج السابقة. وابتداء من 20 آذار/مارس، نظمت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أكبر تدريبات سانغ يونغ المشتركة للإبرار على الإطلاق، والتي تم تعليقها لمدة خمس سنوات منذ عام 2018. تهدف مناورات سانغ يونغ المشتركة إلى احتلال العاصمة بيونغ يانغ، وقد شملت السفينة الهجومية البرمائية التابعة للبحرية الأمريكية "يو. إس.إس ماكين" وعشرات السفن الحربية و 70 طائرة مقاتلة و 50 مركبة مدرعة برمائية و 000 10 جندي.

والمنطق العسكري يفيد بأن أي عملية إبرار لا تهدف إلى الدفاع بل إلى الهجوم. ومن الواضح أن جميع تلك التدريبات العسكرية التوضيحية، في ضوء طبيعتها، هي أعمال عسكرية لتوجيه ضربة وقائية، استناداً إلى فرضية أن الحرب العدوانية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر مفروغ منه. وقد كان نطاق ومدة التدريبات العسكرية أكبر وأطول بكثير من أي مناورات في الماضي، واستمرت بلا هوادة لمدة شهر ليلاً ونهاراً. إن نشر المعدات العسكرية الأكثر هجومية – بل وفرقة عمل لحاملة طائرات نووية – يرقى إلى إعلان حرب صريح على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعزى الحالة العصيبة الراهنة بالكامل إلى محاولة الولايات المتحدة وقوات سفنها خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام القوة. ولا يمكن لأحد أن يجادل في حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس ببناء قوتها مادياً لردع الأعمال العسكرية العدوانية.

والسبيل الوحيد لمنع التوترات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية وحولها من الدوران في حلقة مفرغة هو أن تظهر الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية موقفهما عملياً، بالتخلي عن التزامهما بنشر أصول استراتيجية في كوريا الجنوبية وتجميع التهديدات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومهما حاولت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تصوير تدريباتهما الحربية على أنها دفاعية، فإنهما لن تتمكنا أبداً من إخفاء الطبيعة العدوانية والاستفزازية لتدريباتهما على الحرب النووية. فالحقيقة مبنية على الوقائع. وعلى المرء أن يقول الحق حتى وإن كان فمه معوجاً. وموقفنا واضح وضوح الشمس. وفي مواجهة الأعمال العسكرية العدائية المنتظمة والسنوية المزعومة التي بلغ تواترها وشدتها مستوى لم يسبق له مثيل، ستُتخذ إجراءاتنا رداً على ذلك بانتظام وسنوياً، بتواتر وكثافة ساحقين على مستوى غير مسبوق للغاية.

**السيدة فيشر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤسفني أن آخذ الكلمة مرة أخرى للرد على الادعاءات التي وجهها ضد

بلدي ممثلا روسيا وإيران (انظر A/CN.10/PV.386)، والتي أدلى بها ممثل الصين تواً.

فيما يتعلق باتهامات الممثل الروسي بشأن تجربة الأسلحة النووية، فإن الولايات المتحدة لن تستأنف التجارب النووية. وتؤيد الولايات المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في حين تلتزم بالعمل على دخولها حيز النفاذ إدراكاً منها للتحديات الكبيرة التي تنتظرنا لبلوغ هذا الهدف، على غرار زيادة روسيا لاحتمالية استئناف التجارب النووية. وتمشياً مع أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تواصل الولايات المتحدة التقيد بوقفها الاختياري الكامل لتجارب التفجيرات النووية. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري من هذا القبيل والحفاظ عليه.

كما اتهم الممثل الروسي الولايات المتحدة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول للتصدي لاتهامات روسيا، بات من الواضح أننا لم نتمكن من حل شواغلهم على نحو مرض. وفي الوقت نفسه، تعتقد الولايات المتحدة أيضاً أن روسيا قد وضعت أسلحة في الفضاء، على الرغم من كونها مؤلفة مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا يبيّن التحديات التي نواجهها في التحقق من الأنشطة التي تحدث في الفضاء. وبالطبع، بينما تتهم روسيا الولايات المتحدة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، فإنها لا تذكر ما تنشره من أشعة الليزر المضادة للأقمار الصناعية والأسلحة السيبرانية والقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل المثبت جدواها، والتي أظهرتها روسيا عندما دمرت قمرها الصناعي في عام 2021، مما أدى إلى نشر آلاف القطع من الحطام. ولهذا السبب تؤيد الولايات المتحدة وضع معايير بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي للمساعدة على الحد من خطر سوء الفهم وسوء التقدير في الفضاء.

ورداً على البيانات والاتهامات المتعلقة ببلدي التي أدلى بها ممثل إيران، دعونا ننظر إلى الحقائق وفقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية. يوضح تقرير الوكالة الصادر في شباط/فبراير عن التحقق والرصد في إيران (GOV/2023/8) أن إيران تواصل توسيع برنامجها النووي إلى ما هو أبعد من حدود خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك من خلال نشر أجهزة طرد مركزي متقدمة جديدة واستمرار تراكم اليورانيوم العالي التخصيب. إن استمرار إيران في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة ليس له استخدامات سلمية ذات مصداقية. فلا يوجد بلد آخر في العالم اليوم يستخدم اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة للأغراض التي تدعيها إيران.

ونشير إلى شواغل خاصة إزاء التعديلات غير المعلنة التي أجرتها إيران على سلاسل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة في فوردو واستنتاج المدير العام للوكالة بأن عدم إعلان إيران عن ذلك التغيير مقدماً لا يتسق مع التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات. وينبغي النظر إلى ذلك الانتهاك لالتزامات إيران المتعلقة بالضمانات بالجدية التي يستحقها. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو اكتشاف الوكالة لاحقاً في فوردو لجزيئات اليورانيوم المخصّبة بنسبة تصل إلى 80 في المائة. ويجب على إيران توضيح هذه المسألة على الفور. تواصل إيران تكثيف التوترات والدفع نحو حدود غير مسبوقة. وإضافة إلى هذه المسائل، أبلغ المدير العام عن اكتشاف تباينات جديدة في كمية المواد النووية المستخدمة في تذويب إيران لمعدن اليورانيوم. ليست القضية الجديدة سوى الأحدث في سلسلة طويلة من المخاوف المتعلقة بالضمانات في إيران. وندعو إيران إلى الوقف الفوري لاستفزازاتها النووية ولاستمرارها في اتخاذ خطوات تشكل مخاطر انتشار جسيمة.

وإذ ننتقل إلى الصين، فإننا نتمسك ببياناتنا بأن جمهورية الصين الشعبية تقوم بتوسيع وتحديث كبيرين لقواتها النووية. ونقدر أنها ستزيد إنتاجها من الرؤوس الحربية النووية إلى 500 1 بحلول عام 2035. إن افتقار الصين إلى الشفافية فيما يتعلق بحجم وتكوين مخزونها النووي يجعل من الصعب التكهّن بنواياها. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل رفض المشاركة الثنائية الجوهرية بشأن الحد من المخاطر مع الولايات المتحدة. ويمتدّ عدم اليقين المزعزع للاستقرار هذا إلى مجالات أخرى. وتقوم جمهورية الصين الشعبية أيضاً بتطوير قدرات جديدة لدورة الوقود

النووي لتشمل إنتاج البلوتونيوم ومرافق إعادة المعالجة التي من المرجح جداً أن تدعم توسيع قوتها النووية. والجدير بالذكر أنها تقوم ببناء مفاعلين نوويين سريعي التوليد من طراز CFR-600، تم تحسينهما لإنتاج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة. وقد اختارت بدء تشغيل مفاعلي التوليد باستخدام وقود اليورانيوم العالي التخصيب بدلاً من وقود موكس. يتيح استخدام وقود اليورانيوم العالي التخصيب كوقود للمفاعل إنتاج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة في قلب المفاعل. يمكن لكل مفاعل من مفاعلات CFR-600 التابعة لجمهورية الصين الشعبية أن ينتج في كل عام ما يكفي من البلوتونيوم لعشرات الرؤوس الحربية النووية.

وفي الوقت نفسه، تعمل جمهورية الصين الشعبية على تطوير وبناء مصانع جديدة لإعادة المعالجة. وفي الوقت نفسه، قللت من شفافيتها مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمخزونها من البلوتونيوم. وهي قد انضمت أيضاً إلى المبادئ التوجيهية لإدارة البلوتونيوم لعام 1998 من خلال التعميم الإعلامي للوكالة INFCIRC/549 التي تنص على الإبلاغ السنوي عن مخزونات البلوتونيوم المدنية. غير أنها لم تقدم أي معلومات بشأن مخزون البلوتونيوم منذ عام 2017. وليس هناك ما يمنعها من استخدام البلوتونيوم الناتج من منشآتها الجديدة لتوسيع مخزونها من الأسلحة. وينبغي لجمهورية الصين الشعبية أن تنضم إلى الدول المسؤولة، كما تعهدت أن تفعل، في استئناف الإبلاغ السنوي عن مخزونها من البلوتونيوم.

**السيد كالمار** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالإشارات إلى بلدي التي أدلى بها ممثلا جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، فإن إيران إحدى الدول المسؤولة عن انعدام الثقة في هيكل تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط. تنتهك إيران التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد اتُّهمت إيران في المناقشات العامة التي جرت في لاهاي بانتهاك اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن إيران هي الحالة التي تُسوغ وجود نظام ضمانات خاص يتجاوز البروتوكول الإضافي لكي يكون مصمماً للدول التي يتم ضبطها متلبسة بالغش مراراً. وكما ذكرنا سابقاً (انظر الوثيقة A/CN.10/PV.386)، فإن ذلك ينطبق اليوم أيضاً. علاوة على ذلك، أود أن أذكّر جميع الوفود الموجودة في هذه القاعة بأن إيران هي الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم وأكبر ناشر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة والصواريخ والقذائف والتكنولوجيات الأخرى ذات الصلة – كل ذلك باسم النهوض بأجندتها المتطرفة وزعزعة استقرار المنطقة برمتها وما وراءها.

ولم تردّ سورية بعد، من جانبها، على أسئلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي بقيت بلا جواب فيما يتعلق ببرنامجها النووي السري، في انتهاك لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات مع الوكالة. كما أن سورية تسمح لإيران بإقامة قواعد داخل حدودها وتسمح لمنظمة إرهابية متطرفة بالعمل على أراضيها كيفما تشاء، وبذلك تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة وتعريض سلامة سكانها للخطر على حدّ سواء. وكما هو مبين بوضوح في التقارير الأخيرة لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن سورية تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد سكانها – المواطنين، أطفالاً ونساء – على الرغم من أن سورية عضو في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد قلبت سورية، بيدها، قاعدة عدم الاستخدام في مجال الأسلحة الكيميائية رأساً على عقب.

**السيد كيم هون** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف للغاية أنه يتعين علينا أن نمارس حقنا في الرد على الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة والسفسطة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عندما تكون الحقائق واضحة.

تنتهك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القانون الدولي انتهاكاً صارخاً، وتدوس على تطلعاتنا الجماعية لتعزيز تعددية الأطراف والعقلانية وتشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية التعبوية استباقيا، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اليوم الأول من هذا العام عن خططها الرامية إلى

”زيادة ترسانتها النووية بشكل كبير ... وتطوير نظام آخر للقذائف التسيارية العابرة للقارات، والمهمة الرئيسية لهذا النظام شن ضربات نووية مضادة سريعة [و] إنتاج كميات كبيرة من الأسلحة النووية التكتيكية“.

لتكن رؤيتنا واضحة. ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطور برامجها لأسلحة الدمار الشامل منذ عقود. ووفقا لخطتها الخاصة، على سبيل المثال، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طواعية قبل بضعة أسابيع أنها دأبت على تطوير ما يسمى بطائرة هجومية نووية بدون طيار تحت الماء لمدة 13 عاما، منذ عام 2012. ويبين ذلك بوضوح تصميمها على تطوير برامج غير مشروعة لأسلحة الدمار الشامل، بغض النظر عما إذا كانت المناورات العسكرية المشتركة تجري أو حتى تعلق لمدة خمس سنوات، كما ذكر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من فوره. ونود أن نكرر بأن الموقف الدفاعي والردع المشترك لكوريا والولايات المتحدة، بما في ذلك مناوراتنا وتدريباتنا المشتركة، يأتي ردا على التهديد العسكري الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن المناورات والتدريبات الطويلة الأمد ذات طبيعة دفاعية بحتة. وهذه التدابير من واجب أي حكومة مسؤولة اتخاذها، على أضعف الإيمان.

وتُحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عكس مسارها فورا والكف عن هوسها المؤسف ببرامجها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف واستعراضاتها العسكرية الضخمة، التي تجري في تجاهل تام لحالة حقوق الإنسان الأليمة وحالات النقص المزمن في الأغذية التي يعاني منها شعبها. وينبغي لها أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي الموحد والحازم من أجل إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بالكامل، بما في ذلك آخر بيان للأمين العام، عقب إطلاق صاروخ باليستي آخر عابر للقارات في الشهر الماضي، ومفاده أن بيونغ يانغ لن تكسب شيئا من استفزازاتها غير القانونية.

في الختام، تود جمهورية كوريا أن تؤكد من جديد أن باب الحوار لا يزال مفتوحا. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الكف عن تقويض النظم الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار والعودة إلى محادثات نزع السلاح النووي.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر الوفود مرة أخرى بأن البيان الثاني الذي يدلى به ممارسة لحق الرد ينبغي ألا تتجاوز مدته خمس دقائق.

**السيدة شيستوبالوفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرفض رفضا قاطعا الاتهامات السخيفة التي وجهها وفد الولايات المتحدة فيما يتعلق بأنشطة الاتحاد الروسي في الفضاء الخارجي. طوال عدة عقود، ما فتئت روسيا تدعو إلى حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. والاتفاق الذي قدمته روسيا بالاشتراك مع الصين في مؤتمر نزع السلاح معروف جيدا أيضا. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الولايات المتحدة ما فتئت تقوض جهود المجتمع الدولي لإعادة إطلاق المفاوضات الرامية إلى حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويدرك المجتمع الدولي جيدا أن خبيرا من الولايات المتحدة هو الذي عرقل اعتماد التقرير النهائي الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في عامي 2018 و 2019.

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد على الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة والتي ساقها ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بإيران، فضلا عن الادعاءات السخيفة لممثل النظام الإسرائيلي. وفي ذلك الصدد، من المؤسف أن الولايات المتحدة، بوصفها دولة طرفا لا تمتثل لالتزاماتها، تواصل تكرار ادعاءاتها الواهية ضد بلدي، على الرغم من سجلها السيئ السمعة في إلغاء مختلف صكوك تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبالنظر إلى عدم امتثال الولايات المتحدة الخطير للعديد من هذه الصكوك، لا يمكنها كيل الاتهامات لدول أخرى أو حثها على الامتثال لنظم نزع السلاح وعدم الانتشار. بالإضافة إلى الدعم الأساسي الذي قدمته الولايات المتحدة في تجهيز صدام في العراق الذي شن عدة

هجمات كيميائية على إيران بفضل مساعدتها، وقد أخفت الولايات المتحدة، أفعالها تلك لتحاشي الاعتراف بالفظائع التي ارتكبها صدام، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت القنابل النووية، وهو ما فعلته في كلتا المرتين الأولى والثانية في التاريخ.

تواصل الولايات المتحدة انتهاك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2231 (2015)، بينما تجبر الدول الأعضاء الأخرى على انتهاك أحكام ذلك القرار، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وقد لجأت إلى التدابير القسرية الانفرادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول الأخرى، مما يقوض المبدأ ح الحيوي جدا المتمثل في حل المسائل من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن إيران تتمتع بمستوى فعال من التعاون والتفاعل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. إن البيان الصادر مؤخرا عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية آخر دليل على زيف الادعاءات التي تثيرها الولايات المتحدة، التي ليست لديها أي سلطة على الإطلاق للإدلاء بهذه التصريحات غير المسؤولة ضد إيران.

كذلك فإني مضطر إلى الرفض القاطع للادعاءات العارية عن الصحة التي أدلى بها ممثل النظام الإسرائيلي بشأن إيران. ففي محاولة يائسة أخرى، يسعى ممثل النظام الإسرائيلي إلى التكتُّم على الأنشطة الخبيثة والإرهابية والمزعزِعة للاستقرار في المنطقة التي يمارسها ذلك النظام. وهي أنشطة تشمل العملياتِ السرية، والتدابير التدميرية والتخريبية ضد برنامج إيران النووي السلمي، وعمليات الاغتيال الخسيسة والسرية لمواطنين وعلماء إيرانيين أبرياء، وكلها تنفَّذ لخدمة أهداف ذلك النظام الشريرة في المنطقة. ويحاول النظام الإسرائيلي أيضاً التستر على التهديدات التي تشكّلها أسلحته النووية للمنطقة وخارجها. ومن أجل القضاء على هذا التهديد، يجب على المجتمع الدولي أن يجبر النظام الإسرائيلي على التخلي عن الأسلحة النووية، والانضمام إلى جميع الاتفاقات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع أنشطته ومرافقه النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيد كيم إن تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الملاحظة السخيفة التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية لا تستحق أي تعليق. ومع ذلك، أريد أن أطرح ثلاثة أسئلة. هل هناك أي دولة حائزة للأسلحة النووية مستعدة للتخلي عن قوتها النووية مقابل منفعة اقتصادية؟ هل كوريا الجنوبية مستعدة لاتخاذ قرار جريء بوقف التدريبات العسكرية المشتركة بدلا من الكلام عن مبادرة جريئة مزعومة؟ هل يمكن أن تكون تدريبات الحرب النووية متوافقة مع الحوار؟

**السيدة مصطفى** (الجمهورية العربية السورية): أشكركم يا سيادة الرئيس لمنحي الكلمة للمرة الثانية. طلب وفد بلدي الكلمة للرد على الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والتي ساقها ممثل الكيان الإسرائيلي. ويود في هذا السياق أن يشير، إلى أن الجمهورية العربية السورية قد تعاونت بشكل إيجابي وبناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسمحت في حزيران/يونيه من العام 2008، لفريق الوكالة بزيارة الموقع الذي دمره العدوان الإسرائيلي، والذي أقرّت إسرائيل بهذا الفعل، في دير الزور. وسمحت للوكالة بجمع عينات منه. كما توصلت إلى اتفاق خطة العمل مع الوكالة في تشرين الأول/أكتوبر 2011 تضمن حل جميع المسائل العالقة. إلا أن ضغوط بعض الدول الأعضاء أعاق هذا المسعى.

على الرغم من أن هذا المنتدى ليس المنتدى المناسب للحديث عن الأسلحة الكيميائية، أرى نفسي مجبرة بأن أرد على ما قاله ممثل الكيان الإسرائيلي بشأن نتائج ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية. من الجدير بالذكر إن هذا الفريق قد تأسس بشكل غير شرعي، وبموافقة أقل من نصف عدد أعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهو فريق غير شرعي. وبالتالي كل نتائجه غير شرعية، ولا نعترف بها. هذا ناهيك عن طرائق العمل الخاطئة التي اتبعها هذا الفريق غير الشرعي.

إن من المفارقات العجيبة اليوم أن نستمع إلى ممثل الكيان الإسرائيلي وهو ينخرط في عمل هيئة نزع السلاح، في الوقت الذي يمتلك ترسانات هائلة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. إننا ندعو هذا الكيان إلى أن ينضم أولا للاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار

الشامل؛ وأن يسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ وأن يتوقف عن سوق ذرائع لا أساس لها من الصحة، كأن يقول بأنها عملية مصطنعة. إن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مبني على قرار الجمعية العامة 546/73 والمرجعية الأساسية لهذا المؤتمر القرار الصادر في عام 1995 بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذته ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية ويرد في مرفق الوثيقة (NPT/CONF.1995/32 (PartI. وهو قرار ملزم ودولي، وعلى أساسه تم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

**السيد أوسوليفان** (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة للرد على ملاحظات بعض الوفود بشأن الشراكة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. لا أنوي الرد على كل عنصر من عناصر المعلومات المضللة؛ وسأكتفي بعرض الحقائق.

أولا، اسمحوا لي أن أكون واضحا وصريحا: أستراليا لا تمتلك أسلحة نووية ولن تسعى إلى الحصول عليها. إن أستراليا دولة غير حائزة للأسلحة النووية وستظل كذلك. وأستراليا ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. لقد وقعت أستراليا وصادقت على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ – معاهدة راروتونغا – وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

ثانيا، فيما يتعلق بنقل المواد النووية، يستخدم البعض مصطلح "اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة" بسخرية بقصد التضليل. وهو ليس مفهوما أو مصطلحا يعرفه نظام معاهدة عدم الانتشار ولا ترد إشارة إليه في اتفاق الضمانات الشاملة لأستراليا أو بروتوكوله الإضافي أو البروتوكول الإضافي النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتسمح معاهدة عدم الانتشار بنقل المواد النووية أيا كان مستوى التخصيب. وتسمح معاهدة عدم الانتشار بنقل نظم المفاعلات التي تعتمد على اليورانيوم العالي التخصيب ومكونات الوقود، وتتم عمليات النقل هذه بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسيوفر وقود المفاعلات لأستراليا داخل وحدات طاقة ملحومة كاملة لا تحتاج إلى إعادة التزود بالوقود، مما يغني عن الحاجة إلى الوصول الروتيني إلى عناصر الوقود والحاجة إلى الاحتفاظ بمخزون من الوقود النووي الجديد، مع تقليل كمية ما يُنتَج من الوقود المستنفد. وستكون المواد النووية في شكل لا يمكن استخدامه في الأسلحة النووية بدون مزيد من المعالجة الكيميائية. وسيتطلب ذلك تسهيلات لا تملكها أستراليا ولن تسعى إليها. وستتمكن الوكالة من التحقق من عدم وجود مثل هذه المرافق في جميع الأوقات.

ثالثا، فيما يتعلق بنهجنا إزاء الضمانات، فإن الدفع النووي البحري غير محظور بموجب معاهدة عدم الانتشار أو في اتفاق الضمانات الخاص بنا. وسيتم تطوير برنامج أستراليا للغواصات المسلحة تقليديا الذي يعمل بالطاقة النووية في إطار اتفاقات الضمانات الخاصة بنا، وسنفصح للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن جميع المواد والأنشطة النووية على النحو المطلوب بموجب تلك الاتفاقات. ونحن بصدد وضع نهج قوي للضمانات، بالتشاور الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تمكينها من تحقيق أهدافها التقنية. وسيشكل نهجنا إزاء الضمانات أقوى سابقة ممكنة للآخرين الذين ربما يحذون حذونا. فعلى سبيل المثال، لن تنتج أستراليا الوقود النووي أو تخصب اليورانيوم أو تعيد معالجة الوقود المستنفد كجزء من برنامجنا للغواصات. ونهجنا الرقابي للوكالة الدولية للطاقة الذرية سيمكنها من تقديم ضمانات للمجتمع الدولي بأن شركاء "أوكوس" وهم أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ما انفكوا يمتثلون لالتزاماتهم وتعهداتهم بعدم الانتشار. ورحبنا بالبيان الذي أدلى به مؤخرا المدير العام للوكالة غروسي في 14 آذار/مارس، والذي أقر بالالتزام المستمر لأستراليا وشركائنا في شراكة "أوكوس" بالحفاظ على سلامة وقوة نظام عدم الانتشار النووي والوفاء بالتزاماتنا بعدم الانتشار. وأكد المدير العام غروسي أن الوكالة ستواصل الاسترشاد بولايتها المتعلقة بالتحقق وعدم الانتشار بشأن هذه المسألة، وممارستها بطريقة مستقلة ومحايدة وتقنية.

رابعا وأخيرا، كما يعلم ممثل الاتحاد الروسي جيدا، فإن الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية ليست قدرة جديدة في منطقة المحيطين

الهندي والهادئ، وحيازة أستراليا لبعض تلك الغواصات لا يمثل سباق تسلح. إن قدرات أستراليا الدفاعية، بما في ذلك غواصاتها المسلحة تقليديا التي تعمل بالطاقة النووية، إنما هي استجابة للبيئة الاستراتيجية المتدهورة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهي ضرورية للمساعدة في ردع النزاع في منطقتنا. وكما قال نائب رئيس وزراء بلدنا، فإن أستراليا لا تشكك في حق أي بلد في تحديث قدراته العسكرية بما يتفق مع مصالحه وموارده، ولكن التعزيزات العسكرية الواسعة النطاق يجب أن تكون شفافة.

**السيد كيم سونغون** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد.

لا نشعر بأننا ملزمون بتكرار النقاط التي أوضحناها بالفعل أو الإجابة على أي من الأسئلة التي ليست لها صلة بالموضوع والتي أثيرت للتو، ولكننا نود أن نبين الحقائق. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا، بما في ذلك عدة قرارات لمجلس الأمن. وتؤكد المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تقبل قرارات مجلس الأمن وأن تنفذها. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على الاستجابة للنداءات الموحدة للمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في هذه المنظمة، والعودة إلى طاولة المفاوضات بدون مزيد من التأخير.

**السيد رن هونغيان** (الصين) (*تكلم بالصينية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. لقد توقعت ممثلة الولايات المتحدة مرة أخرى، في ممارستها لحق الرد، أن قدرة الصين النووية ستتطور أكثر بحلول عام 2035. وعلاوة على ذلك، شككت في نية الصين في تطوير قدراتها النووية. وهذه كلها توقعات لا أساس لها من الصحة، ولذلك أود أن أذكر بعض الحقائق. إن سياسة الصين النووية شفافة جدا، وقد كشفت الصين دائما صراحة عن نواياها في هذا الصدد. ولا تزال الصين ثابتة على طريق التطوير السلمي وتلتزم باستراتيجيتها النووية للدفاع عن النفس. إنها أيضا البلد الوحيد من بين الدول النووية الخمس الذي التزم بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية. وما فتئت الصين تحض الدول النووية على الالتزام بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية. وينبغي لها أن توقع وتصادق على جميع المعاهدات ذات الصلة، وأن تفي بالتزاماتها بالامتناع عن استهداف أي بلد بأسلحتها النووية أو صياغة سياسة ردع نووي ضد أي بلد، بغية تحاشي وقوع حوادث نووية وتحاشي أي إطلاق غير مأذون به للأسلحة النووية. وتشعر الصين بأنها مضطرة إلى أن تسأل ممثلة الولايات المتحدة عما إذا كان بلدها مستعدا للتعهد بنفس الالتزام فيما يتعلق بالامتناع عن البدء باستخدام الأسلحة النووية. ونعتقد أن هذا النوع من الشفافية سيكون مجديا جدا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا قائمة المتكلمين لبند التبادل العام للآراء، واستمعنا أيضا إلى جميع طلبات ممارسة حق الرد.

وأود أن أذكر الجميع مرة أخرى بأن الفريق العامل الثاني سيجتمع في هذه القاعة فور رفع هذه الجلسة.

*رُفِعَت الجلسة الساعة 17/20.*